انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة (1990–2020)

The repercussions of imported inflation on the purchasing power of the Algerian consumer Analytical and standard study

بن عربية ربيعة [1]*، عيبود قادة [2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر (الجزائر) ، rabia.benarbia@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر (الجزائر) ،aiboudaziz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/15 تاريخ القبول: 2023/03/02 تاريخ النشر: 2023/12/15

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى قياس أثر معدلات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري خلال الفترة 1990- 2020 ،كونه ينساب الى الأسواق المحلية من خلال قنوات مباشرة و أخرى غير مباشرة ، بالاعتماد على الاسلوب التحليلي و كذا القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).توصلت نتائج الدراسة الى العلاقة العكسية بين التضخم المستورد و القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية .

كلمات مفتاحية: تضخم مستورد، قدرة شرائية، تكامل مشترك .

Abstract:

we aim through this study to measure the impact of imported inflation rates on the purchasing power of the Algerian consumer during the period 1990-2020 ,as it flows into the local markets through direct and indirect channels, based on an analytical and standard study using a correction model error (ECM). The results have reached the inverse relationship between imported inflation and the purchasing power of Algerian citizen ، which is consistent with the economic theory.

Keywords: imported inflation, purchasing power, joint integration

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر مسألة التضخم من أهم الظواهر الإقتصادية التي اتسمت بها الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء والتي حظيت بالكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر الإقتصادي ،النقدي والمالي وباعتبارها أحد المؤشرات الأساسية المحددة لإستقرار الإقتصاد الكلي, و يميز الإقتصاديون بين عدة انواع للتضخم من بينها التضخم المستورد الذي يعتبر من المصادر الرئيسية للضغوط التضخمية في الدول النامية ،خاصة الدول المصدرة للنفط نتيجة ارتباطها بالدول المتقدمة واعتمادها عليها بشكل كامل تقريبا كسوق لصادراتها ومصدر لواردتها من السلع والتكنولوجيا ورأس المال .

والجزائر على غرارها من الدول النامية المعتمدة على الصادرات من المحروقات وتبعيتها للخارج من خلال تضخم فاتورة وارداتها بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي ، فمساهمة المحروقات بنسبة 35 %من الناتج الداخلي و64 %من الإيرادات العامة للدولة و98.5 %من اجمالي الصادرات تؤثر بشكل غير مباشر وطردي على زيادة الطلب الكلي وزيادة الواردات و من ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بمصدريه الداخلي والخارجي الذي يعتمد على الأهمية النسبية للإسترداد ,فكلما كانت نسبة الواردات الى مجموع السلع المعروضة بمصدريها الداخلي وخاصة الخارجي في السوق عالية فان تغير أسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة يتم نقله الى المستهلك الجزائري .

فارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة أدى الى تدني القدرة الشرائية للجزائريين ,مما جعلهم غير قادرين على تلبية بعض احتياجاتهم الأساسية و تناقص قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع و خدمات خاصة أصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون .

على ضوء ما تم استعراضه نطرح التساؤل التالي: **ماهي آلية تأثير تغيرات الأسعار العالمية على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ؟**

وفي سبيل الإجابة على الإشكالية اعتمدنا **فرضية** واحدة فقط تتمثل في: للتضخم المستورد تأثير سلبي على قدرة المواطن الجزائري لتلبية حاجياته وفق ما تتوقعه النظرية الاقتصادية.

ترمي هذه الدراسة الى تحقيق **هدف** واحد ينبع من خلال ما يلي :تحليل آلية تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر .

وفي سبيل بلوغ ما نهدف اليه واختبار صحة الفرضية أو عدمها استوجب علينا **تقسيم** الورقة البحثية إلى المحاور التالية: تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم التضخم المستورد ، طرق قياسه وقنوات انتقاله يليه في المحور الثاني آلية تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على القدرة الشرائية للمستهلك ,أما المحور الأخير تم

فيه تحليل تطور كل من معدلات التضخم المستورد و التضخم المحلي والقوة الشرائية للمستهلك الجزائري ثم قياس الأثر بينهما للفترة 1990-2020 .

تتبلور **أهـــــمـــية** هذا البحث في الظاهرة بحد ذاتها من جهة ,لأن استقرار المستوى العام للأسعار من اهتمامات العام والخاص باعتباره مشكلة اجتماعية واقتصادية ومن جهة ثانية التعرف على القنوات التي يتسلل من خلالها التضخم المستورد الى المستهلك الجزائري يمكن الحكومات من تخفيف حدة أثره أو استدراك وتصحيح الإختلالات .

2.الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم المستورد تعتبر جد محدودة وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت الموضوع و تم الإطلاع عليها من خلال البحث:

حاول **Mercillon, H. (1958)** في هذه الدراسة إلى التعرف على القنوات الرئيسية المسؤولة عن نقل الضغوط التضخمية إلى الداخل (المستورد) والعوامل الخارجية المحفزة له, وقد توصل في بحثه إلى قناتين هما قناة التكاليف من خلال ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة التي سينعكس على أسعار الاستهلاك المحلية ,أما القناة الثانية فهي قناة المداخيل والتي تنتج عن طريق ارتفاع الصادرات وبالتالي زيادة الكتلة النقدية.

كما قام **BURGENMEISTER, B. (1982)** باستخبار آليات انتقال التضخم بين الخارج والداخل في سويسرا وتأثيره على الأجور و تمثلت آليات الإنتقال قي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ، حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي للفترة من 1970 إلى 1980 ,وتم التوصل الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم والتضخم المستورد الذي مصدره و ارتفاع أسعار البيترول.

أما (**Kolodko, G. W. (1987** ناقش في دراسته القنوات الرئيسية للإنتقال الدولي للتضخم بين الشرق والغرب والجنوب مع الإشارة لعينة من الدول (CMEA, OECD) والدول النامية خلال الفترة 1970-1984 ,وقد توصل الباحث إلى أن القنوات المسؤولة عن التضخم المستورد تتمثل في نظام سعر الصرف ,النقود وسوق رأس المال ,معدلات التبادل التجاري ولاسيما التبادل اللامتكافئ وازدياد حدة ارتفاع أسعار التكاليف على الصعيد العالمي.

استعرض **يوسف فالح الحنيطي**، (**1996**) مدى تأثر الاقتصاد الأردني بارتفاع الأسعار العالمية والخارجية خلال الفترة 1969-1993 معتمدا في تحليله على أسلوب القياس الاقتصادي ,و توصلت

نتائج هذه الدراسة إلى أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات كان له أثر واضح في ارتفاع مستوى الأسعار في الأردن ,يليه بعد ذلك سعر الصرف ثم يليه عرض النقود.

هدفت الورقة البحثية لـ (**Nell, K. (2000** إلى تحليل الصدمة التضخمية من جراء تخفيض سعر الصرف في جنوب إفريقيا للفترة 1973-1998 باستخدام نموذج (ARDL)، والنتائج المتوصل اليها هي تدفق رؤوس أموال كبيرة أمام ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وقلة التصدير وبالمقابل ارتفاع الطلب على السلع المستورد يؤدي حتمًا إلى انخفاض سعر الصرف ومن ثم تعرض البلاد للتضخم المستورد.

حللا كل من **Raj, J., Dhal, S., & Jain, R. (2008)** التضخم المستورد في الهند خلال فترتين مختلفتين من 1980-1990 ومن 2003-2009 معتمدين على نموذج (VECM) للتكامل المشترك وقد توصلا الى العلاقة الطردية والإيجابية لأسعار الواردات وتدفقات رأس المال وسعر الصرف بالاسعار المحلية، و هذه العوامل العالمية ساهمت بنسبة 20% إلى 30% في التضخم المحلي في الهند خاصة تأثير تدفقات رأس المال .

كما هدفت **عفراء خضور** .(**2015**) الى تحديد كيفية تأثر معدلات التضخم المحلي بسوريا بالتضخم المستورد خلال الفترة (1990-2010) باعتماد اختبار غرانجر ,وأثبتت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بينهما ,والمشتقات النفطية المستوردة أهم البنود المساهمة في نمو معدلات التضخم و ارتفاع نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الإجمالي يزيد من تأثير الأسعار العالمية على الأسعار المحلية .

وضحا أيضا كل من **محمد صالح الكبيسي, تحسين محمود مثنى**. (**2019**) أثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية باستخدام المنهج الوصفي ,وتم استنتاج وجود قناتين لإنتقال التضخم المستورد هما القناة المباشرة للأسعار والقناة غير المباشرة التي تتمثل في المداخيل .

قام **علي عبد السلام الجروشي وآخرون** .(**2021**) بقياس ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2013 باستخدام الأسلوب الرياضي والإحصائي وتوصلوا الى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ظاهرة التضخم المستورد بسبب ارتفاع درجة الانكشاف على الخارج ,وبالتالي تسرب الضغوط التضخمية الخارجية.

كما وضحت كل من **سليمة لفضل، و فاطمة دحماني**. (**2022**) اثر العوامل الخارجية المتمثلة في التضخم المستورد وتقلبات أسعار النفط على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019

باستعمال أسلوب الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات المبطأة NARDL،وقد توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد وأسعار النفط والمعروض النقدي و بينت مكانة الأسعار الدولية في التأثير على المستوى العام للأسعار المحلية ، كما كشفت النتائج وجود علاقة غير تناظرية باستعمال أسلوب NARDL في الأمد الطويل وتناظرية في الأمد القصير .

3. تفسير التضخم المستورد ,طرق قياسه و قنوات انتقاله:

1.3 مفهوم التضخم المستورد:

يطلق عليه بالتضخم المستورد نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الإقتصادية الدولية وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات (داوود، 2020,ص 163) وفي ما يلي توجد بعض التعاريف لظاهرة التضخم المستورد لبعض الاقتصاديين:

يقصد **رمزي زكي** بالتضخم المستورد مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار (رمزي، 1987,ص 261) .

بينما (**GRLEGOLW.KOLODKO**) يطلق عليه مصطلح "تصدير التضخم" ويعرفه على أنه الاتجاه نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناجم عن الزيادة المتواصلة للطلب الكلي على العرض ,أو عن طريق زيادة تكاليف المداخلات من الشركاء الأجانب (KOLODKO) .

و يعرفه (**HENRI-MERCILLON**)على أنه تلك الصدمة الخارجية التي يعبر عنها التوتر التضخمي أو بمفهوم أخر هو انتقال التضخم من البلد المصدر إلى البلد المستقبل (MERCILLON،1958, p464).

لقد تعددت التعاريف حول التضخم المستورد إلا أن مجملها تتفق على أنه يتحدد وفقا للعوامل الخارجية المرتبطة بظروف التجارة العالمية ,ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص الصور التالية للتضخم المستورد:

- ارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج (المستلزمات) المستوردة .
- ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة.
- زيادة المداخيل الأجنبية .
- تدهور سعر الصرف قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية.

وبشكل مبسط فالتضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية (الحنيطي،1996,ص 57).

2.3 قياس التضخم المستورد:

يعتمد التضخم المستورد على حجم و نسبة الواردات الى الناتج أو الطلب المحلي و معدل التضخم العالمي ,فاذا ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج أو الطلب الكلي زاد معدل التضخم المستورد كما انه كلما زاد معدل التضخم العالمي فان أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي الى زيادة معدل التضخم المستورد و يمكن قياس التضخم المستورد باستخدام مجموعة من الأساليب كما يلي: (الجروشي، 2021,ص 52)

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{قيمة الطلب المحلي}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو أن الأسلوب الأول يعتمد على الانفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي.

3.3 قنوات التضخم المستورد:

بالرغم من إختلاف الاقتصاديين في تصنيف قنوات التضخم المستورد إلا أنهم في الأخير يعبرون عن نفس الفكرة لعملية الانتقال الدولي .

1.3.3حسب Jongmoo:

القناة المباشرة للأسعار: هذه القناة تتمثل في أسعار السلع وتسمى بالقناة المباشرة من خلال علاقة التبادل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في الاقتصاد المحلي.

القناة غير مباشرة: تتمثل في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على تدفقات رؤوس الأموال ومن ثم عرض النقود والدخل المحلي (Jongmoo، 1982, P02).

2.3.3 حسب Henri Mercillon :

قناة التكاليف: حيث ترتفع الضغوط التضخمية بسرعة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج(أسعار المنتجات المستوردة) ومن ثم ارتفاع الأسعار بالنسبة للبلد المستقبل، وتتوقف هذه القناة على درجة التحكم في الطلب على المنتجات المستوردة.

قناة المداخيل: والتي تمثل المداخيل الآتية من البلد المصدر تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي في البلد المستقبل ,وتمثل هذه المداخيل في ارتفاع الصادرات أو ارتفاع التدفقات النقدية للبلد المستقبل.

3.3.3 قنوات التضخم المستورد وفقا لما وصل إليه نموذج المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمركية إلى ما يلي:

قناة إحلال السلع:عن طريق الأثر المباشر لأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية: عن طريق تأثير المداخيل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال (Mercillon, 1958,P464)

4.3.3 أما التقسيم الذي قدمه (Samual) فهو :

قناة الأسعار: هي التي يمكن من خلالها أن تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

قناة السيولة: تخص الآثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال (عبورة، 2009,ص 19)

4. آلية تأثير التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك :

تشير القدرة الشرائية «إلى مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، أو بشكل أكثر عمومية، بالأصول الجارية كما تعرف على انها القدرة على شراء سلع وخدمات، أو كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها بواسطة داخله المتاح خلال مده زمنيه محدده شهر أو سنة (بوهنة، 2014,ص 07)

يعتبر التحكم في استقرار المستوى العام للأسعار لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من الأهداف المسطرة عند بناء أي سياسة اقتصادية كلية من طرف أي حكومة في العالم، لكن تحقيقه في ظل تبعية الإقتصاد الوطني للخارج يعد أمرا صعب التحقيق بسبب التعرض للصدمات التضخمية الخارجية وانعكاسها على قدرة المواطنين على اشباع حاجياتهم ,وفيما يلي سنحاول إلى تحليل ومعرفة آلية انتقال التضخم المستورد عبر القنوات السابق ذكرها انعكاسه على القدرة الشرائية للمستهلك .

1.4 القناة المباشرة:

وتتمثل في الأسعار المحلية المرتفعة من خلال الأسعار العالمية أي العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للمستهلك ، قسم كينز المجتمع الى ثلاثة فئات الطبقة المستثمرة, طبقة أصحاب الأعمال وطبقة كاسبي الأجور والمرتبات, فالطبقة المستثمرة بارتفاع المستوى العام للأسعار يستطيعون شراء سلع وخدمات من دخلهم الثابت اقل من ذي قبل ,أما طبقة رجال الأعمال بينما ترتفع أسعار البيع فان تكلفة انتاجهم عادة ما تتخلف في ارتفاعها أما الطبقة الثالثة تنخفض أجورهم الحقيقية (قنوني، 2016,ص 118) بموجب ارتفاع الأسعار و يمكن لنا أن نلخص آلية التأثير كما يلي :

P↑ ⟶ ¶↑ ⟶ VM↓ ⟶ PAC↓

فارتفاع أسعار السلع المستوردة ولا سيما المواد الغذائية تنعكس على أسعار السلع المحلية (P) فترتفع مستويات التضخم المحلي (¶) التي تضعف من قيمة العملة الوطنية (V M) ,فتتدهور القوة الشرائية للنقود ومن ثم تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين (PAC) ذوي الدخول الثابتة لإقتناء حاجياتهم .

أما بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال ,فارتفاع أسعار السلع (P) في الأسواق المحلية يحفزهم على زيادة الاستثمار(I) والإنتاج فيرتفع دخلهم (Y) فيزيد من حجم الاستهلاك وتتحسن القدرة الشرائية (PAC) لهم أو على الأقل تبقى ثابتة في ظل تغيرات الأسعار.

P↑ ⟶ I ↑ ⟶ Y ↑ ⟶ PAC ↑

2.4 القناة غير المباشرة:

تتمثل في المداخيل والتدفقات النقدية الناتجة عن الصادرات أو الإيرادات النفطية فان أي تغيير يحصل في السيولة النقدية سوف يؤثر في أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار, ومن ثم على دخل الأفراد فالزيادة في عرض النقود (M) فينخفض معدل الفائدة (i) فيتوسع حجم الاستثمارات (I) و ينجم عنه زيادة الدخل (Y) ,وهذه الزيادة ستعمل على تشجيع الأفراد على زيادة استهلاكهم حتى وان لم يحدث أي تغيير في الحجم الكلي والكمي لدخولهم فترتفع القدرة الشرائية للأفراد (PAC) ويمكن توضيح هذه العلاقة كما يلي:

M↑ ⟶ i↓ ⟶ I ↑ ⟶ Y ↑ ⟶ PAC ↑

من جهة أخرى فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الإدخار ويكون الاستهلاك هو الضحية ,حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لإستهلاك أكبر في المستقبل ,حيث عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الإستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي ,لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة (كنعان,ص08)

كما أ ن آي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر على الأسعار ,فزيادة الكتلة النقدية (M)ستؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (P) الذي بدوره يخفض كل من القوة الشرائية للعملة (VM) والدخول الثابتة فيتراجع الاستهلاك والقدرة الشرائية للمستهلك (PAC) والتي نمثلها في العلاقة التالية:

M↑ ⟶ P ↑ ⟶ VM ↓ ⟶ PAC ↓

5.تطور معدلات التضخم المستورد والمحلي والقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري :

التضخم في الجزائر ناتج عن ارتفاع عام وسريع ومستمر للأسعار في الأسواق العالمية كما يعود أيضا إلى زيادة الطلب الداخلي المتولد عن الزيادات المستمرة في الأجور دون تحسن في الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة التكاليف الى جانب محددات أخرى، وفي ما يلي تطور متغيرات الدراسة في الجزائر :

الشكل (01):التضخم المستورد والتضخم المحلي والقدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر

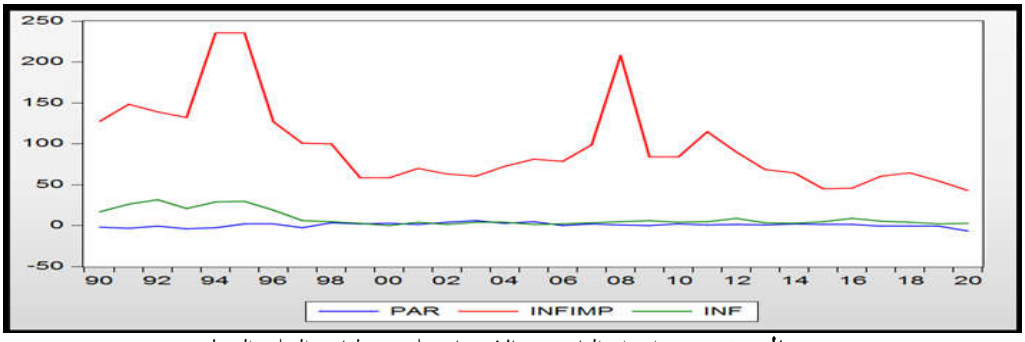

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل معدلات مرتفعة خلال السنوات الثلاثة الأولى ,وقد بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 وذلك بنسبة قدرت ب31.7 %، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ماهو متعلق بالإجراءات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الإئتماني الأول والثاني بالاضافة إلى سياسة تحرير الأسعار التي إتبعتها الدولة إبتداءا من سنة 1989 ,كما عرف إرتفاع سنتي (1994-1995) حيث جاوز 29.77 % ويعود ذلك بالخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7% سنة 1994 (قندوز، 2015,ص4),أما الفترة (1996-2000) فشهدت إنخفاضا وصلت أدنى معدل لها 0.33% سنة (2000) ويرجع ذلك إلى إدارة الحكومة في مواجهة التضخم ,إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة و تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازني (عثمانية، 2014,ص 62),إلا أن هذه النسبة لم تدم طويلا ففي سنة 2001 عاد إلى الارتفاع حيث بلغ 4.22% ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية معتبرة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي(2000-2004) وإرتفاع الأجور لينخفض سنة 2004 بنسبة 3.96% ,وقد تجاوز المعدل المستهدف في هذه السنة المقدرة ب3% ويرجع السبب إلى الفائض الكبير في السيولة المتواجدة لدى البنوك لكن هذه السياسة الحازمة كانت مجدية في عامي 2005 و2006 ,حيث إنخفض التضخم الى 1.38 % و 2.31 % على التوالي لكن ما لبثت أن تستقر الأسعار حتى إرتفعت في 2007 ليصل معدل التضخم 3.67 % وسنتي 2008 و2009 بـ 4.86% و 5.73 % على التوالي ,ويمكن تفسير ذلك إلى

إرتفاع أسعار المواد الغذائية وخصوصا الزراعية منها نظرا لإنخفاض الإنتاج الفلاحي في هذا العام وبسبب إرتفاع السلع المستوردة نتيجة لارتفاع الأسعار عالميا (عبد الله، 2014,ص137) بسبب الظروف العالمية القاسية (الأزمة المالية العالمية) ,إضافة إلى إرتفاع كتلة الرواتب والأجور (بأثر رجعي) دون أن يكون لها مقابل (بقبق، 2015,ص 351) التي أدت إلى إرتفاع الطلب العائلي التي يقابلها عجز في الإنتاجية الى غاية 2011 بسبب ارتفاع المستوى العالمي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة. (قندوز، 2015,ص17),بينما في سنة 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم بـ 3.3 % و 2.9 % على التوالي وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة والخفض من الإنفاق الحكومي وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي ,أما سنتي 2015 و2016 إرتفع التضخم في الجزائر حيث وصل الى 4.8 % و 6.7 % على التوالي هذا نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات ,كما ساهم إنخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية أما السنوات الأخيرة انخفض التضخم وسط تفشي جائحة كورونا بلغ سنة 2019 بمعدل 1.95 % مقارنة بسنة 2018 بينما تأثر معدل التضخم سنة 2020 بالتداعيات على مستويات العرض والطلب وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط .

أما بالنسبة لتطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ,نلاحظ أن أغلب القيم المسجلة خلال العشرية الأولى سالبة وذلك يرجع لعدة أسباب ,في مقدمتها انعكاسات كل من نمو الكتلة النقدية من جراء برنامج الاستعداد الائتماني و تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7% سنة 1994 على القوة الشرائية للنقود ,ثم تحسنت في العشرية الثانية لتسجل أعلى قيمة سنة 2003 بمعدل 5.84 % بسبب ادارة الحكومة في التحكم في ارتفاع الأسعار من خلال محاربة كل مظاهر الاحتكار والمضاربة . في سنة 2008 فبالرغم من التعديلات في شبكة الأجور وزيادة مرتبات الموظفين إلا أنه تم تسجيل نسبة 0.74 % لأنها تآكلت بسبب ارتفاع معدل التضخم لنفس السنة ,أما الفترة من 2010 الى 2016 استقرت مابين معدل 0.75 % و 1.1 % لإستقرار المستوى العام للأسعار، أما السنوات المتبقية عرفت قيم سالبة أكبرها سنة 2020 المقدرة بـ -6.83 % بسبب مواصلة تدهور قيمة الدينار الجزائري ما يزيد من تكاليف فاتورة الواردات من جهة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية من جهة أخرى .

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الجزائر والعالم الخارجي ,لا يمكن للجزائر أن تتفادى هذا النوع من التضخم خصوصا وأن أغلب معاملاتها تتم مع البلدان الرأسمالية ,فمن خلال الشكل نلاحظ أن معدل التضخم المستورد في بعض الأحيان عرف معدلات مرتفعة وفي أحيان أخرى معدلاته منخفضة ,إذ أنه عرف إرتفاعا

خلال السنوات الأربعة الأولى وقد بلغ أقصى حد له سنة 1994 -1995 بنسبة قدرت ب263.83% ,237.69% على التوالي,ويرجع ذلك لعدة أسباب منها سياسة تخفيض العملة الوطنية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم ,مما يؤدي إلى تغير نسبة التضخم المستورد و إرتفاع قيمة الواردات (أسعار المواد الإستهلاكية المستوردة) والتي عرفت قفزة نوعية خلال السنتين أما خلال الفترة (1998-2000) فشهدت هذه المعدلات إنخفاضا إلى أن وصل أدنى قيمة بمعدل 92.93% سنة 1999 ,وهذا راجع أساسا الى السياسات والإجراءات التي إتخذتها الحكومة لتخفيض حجم المستوردات ,كما بلغ سنة 2000 نسبة 109.97 % تزامنا مع نسبة التضخم العالمي 5.29 % الذي كان له دور واضح وبالرغم من نمو وتيرة الواردات للسنوات2001-2002-2003. إلا أن نسبة التضخم المستورد عرفت إستقرارا ملحوظا نظرا لإستقرار التضخم العالمي والتي بلغت على الترتيب 62.78 %و 71.94 %و 78.57 % ,ليسجل سنة 2004 قفزة معتبرة بلغت 112 % بسبب تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وما تحتاجه هذه البرامج من مواد ومنتجات نصف مصنعة وتامة الصنع (تافساست، 2017,ص197).ليعاود الإنخفاض سنتي 2005 و2006 مسجلا 108.43 % و99.023 % على التوالي ,أما سنة 2008 عرفت أعلى معدل خلال الفترة (2000-2016) بمعدل يقدر ب185.28 % بسبب تداعيات الأزمة العالمية و كذا سنتي 2010 و2011 بمعدل 111.11% و137.88 % على التوالي بسبب الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي التي بلغت أرقام قياسية وخاصة منها أسعار المحروقات وذلك نتيجة مواصلة إعادة النهوض بعد الأزمة العالمية من جهة والأحداث التي شهدها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة ثانية ,أما السنوات المتبقية عرفت إستقرار نسبي فيه ليعاود الارتفاع سنتي2017و2018 ويتراجع سنتي 2019 و 2020 .

6.قياس العلاقة بين التضخم المستورد و القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري :

لغرض دراسة العلاقة بين التضخم المستورد و القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ,تم إستخدام بيانات سنوية تخص الإقتصاد الوطني وذلك عن الفترة (1990-2020) في دراسة علاقة التكامل المشترك ولجعل العلاقة الإقتصادية قابلة للقياس والتحليل تم إعتماد نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**).

1.6تحديد متغيرات النموذج: إستعملنا في هذه الدراسة المتغيرات التالية :

المتغير التابع :القدرة الشرائية للمستهلك والمعبر عنه بنصيب الفرد من اجمالي الدخل الحقيقي داخل البلد (PAR)

المتغيرات المستقلة: التضخم المستورد (INFIMP) ، التضخم المحلي (INF)، هذه السلاسل مكونة من 31 مشاهدة من سنة 1990 إلى غاية 2020.

2.6 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار" Augmented Dickey Fuller "

الجدول رقم (01): نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

VARIABLE	Level			1ST Difference			Stationaryat
	03	2	01	03	02	01	
PAR	0.4844	0.4839	0.1125	0.0000	0.0000	0.0000	I(1)
INF	06671	0.5044	0.1269	0.0005	0.0001	0.0000	I(1)
INFIMP	0.1147	0.1559	0.1580	0.0005	0.0001	0.0000	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

من خلال نتائج اختبار DF نلاحظ أنه عند القيمة الاحتمالية 5 = ٪α كل السلاسل الزمنية قيد الدراسة هي سلاسل مستقرة بعد الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى (INF, INFIMP , PAR) €{1}I. مما يدل على أنها تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك علاقة زمنية طويلة الأجل تعرف بإختبار التكامل المشترك "

من خلال النتائج المبينة أعلاه المتمثلة في دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية(مستقرة بعد الفرق الأول)، يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل (علاقة تكامل متزامن) من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح ودراسة التكامل المشترك بين التضخم المستورد و النشاط الاقتصادي تأخذ الشكل التالي:

$$(ECM): PAR = f(INFIMP, \text{INF})$$

3.6 تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج :لتحديد فترة التأخير المثلى للنموذج ، نستخدم المعايير التالية و هي LogL و LR و FPE و HQC و SBC و AIC والجدول الموالي يوضح أن فترة التباطؤ المثلى هي P = 1 وفقًا للمعايير المذكورة أعلاه .

الجدول رقم (02):اختبار فترة الابطاء المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PAR INFIMP INF
Exogenous variables: C
Date: 12/17/22 Time: 17:48
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-315.0543	NA	674164.2	21.93478	22.07622	21.97908
1	-285.5170	50.92629*	164406.0*	20.51842*	21.08419*	20.69561*
2	-279.6498	8.902012	208979.5	20.73447	21.72458	21.04456

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

4.6 تقدير العلاقة في المدى الطويل (الانحدار الزائف) لـ ECM: وهي معادلة طويلة لتشخيص البواقي ect مع شرط استقراريتها في المستوى أي: ect € I {0} ، ومن خلال إدخال المعطيات للبرنامج تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (03): نتائج تقدير معادلة خط الإنحدار

Dependent Variable: PAR
Method: Least Squares
Date: 02/25/22 Time: 12:27
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFIMP	0.007864	0.013980	0.562559	0.5782
INF	-0.138264	0.077794	-1.777310	0.0864
C	1.010113	1.060390	0.952586	0.3490

R-squared	0.141456	Mean dependent var	0.575161
Adjusted R-squared	0.080131	S.D. dependent var	2.697269
S.E. of regression	2.586945	Akaike info criterion	4.830598
Sum squared resid	187.3839	Schwarz criterion	4.969371
Log likelihood	-71.87427	Hannan-Quinn criter.	4.875834
F-statistic	2.306674	Durbin-Watson stat	1.265639
Prob(F-statistic)	0.118216		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل المعلمة **INFIMP** موجب (0.007) والإحتمال المقابل له أكبر من 0.05 (0.05 < prob=0.57) أي معلمة النموذج غير معنوية ، فهو غير مقبول احصائيا .

ويمكن تقدير معادلة خط الإنحدار بالشكل التالي :

$$PAR = C(1)*INFIMP + C(2)*INF + C(3)$$
$$PAR = 0.007*INFIMP - 0.13*INF + 1.01$$

اختبار استقرارية سلسلة البواقي ECT لـ ECM:

الجدول رقم (04): نتائج استقرارية سلسلة البواقي بإستعمال إختبار "Phillips-perron "

Level			
01	02	03	ECT
0.0015	0.0254	0.1069	
I(0)			RESULTAT

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

إذا الشرط الأول لإستقرارية السلسلة **(ECT)** محقق أي: **ect € I(0)** .

5.6 تقدير العلاقة في المدى القصير لـ ECM:

من خلال برنامج **(EVIEWS 10)** تحصلنا على تقدير النموذج في المدى القصير وفق الشكل التالي:

جدول رقم(05): تقدير النموذج في المدى القصير

Dependent Variable: D(PAR)
Method: Least Squares
Date: 02/25/22 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFIMP)	-0.003531	0.011239	-0.314147	0.7558
D(INF)	0.041349	0.107952	0.383031	0.7047
ECT(-1)	-0.553876	0.243770	-2.272121	0.0313

R-squared	0.215539	Mean dependent var	-0.169333
Adjusted R-squared	0.157431	S.D. dependent var	2.629215
S.E. of regression	2.413398	Akaike info criterion	4.694588
Sum squared resid	157.2612	Schwarz criterion	4.834707
Log likelihood	-67.41882	Hannan-Quinn criter.	4.739413
Durbin-Watson stat	1.836524		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (قوة الإرجاع نحو التوازن) سالب (**−0.55**) ومعنوي عند درجة حرية 5 % (**prob=0.03<0.05**) وهذا ما يؤكد لنا وجود سببية في المدى القصير ويمكن كتابة معادلة النموذج بالشكل التالي :

$$D(PAR) = C(1)*D(INFIMP) + C(2)*D(INF) + C(3)*ECT(-1)$$
$$D(PAR) = -0.003*D(INFIMP) + 0.04*D(INF) - 0.55*ECT(-1)$$

وحتى يتم أخذ بعين الإعتبار هذه النتيجة يجب أن يكون هذا النموذج سليم و خال من المشاكل القياسية:

6.6 إختبار صلاحية النموذج ECM:"المشاكل القياسية"

1.6.6 إختبار الإرتباط الذاتي:

الجدول رقم (06): إختبار الإرتباط الذاتي لـ ECM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.031143	Prob. F(2,25)	0.3713
Obs*R-squared	2.286154	Prob. Chi-Square(2)	0.3188

المصدر: من إعداد الالباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

من الجدول نلاحظ أن إحتمال الإحصائية F المقابلة لإختبار LM >0.05 ومنه نقبل H0 إذا لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء وهذا جيد للنموذج.

2.6.6 إختبار تجانس التباين لبواقي النموذج:

الجدول رقم (07):نتائج اختبار تجانس البواقي لـ ECM

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.043998	Prob. F(1,27)	0.8354
Obs*R-squared	0.047181	Prob. Chi-Square(1)	0.8280

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

بما أن إحتمال الإحصائية F المقابل لإختبار ARCH<0.05 ومنه نقبل H0 إذا يوجد تجانس لبواقي النموذج.

3.6.6 إختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل رقم(02):نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ ECM

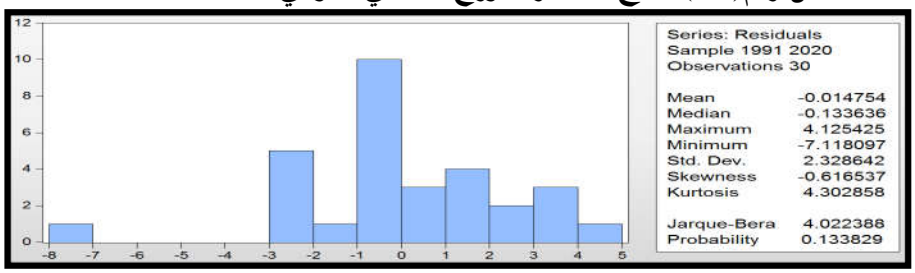

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

إختبار JAQUE-BERA :من الإحصائية المقابلة لإحصائية (J.B) 0.05<0.133829 نستنتج أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي .

4.6.6 إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج: للتأكد من عدم وجود أي تغيرات هيكلية نجري اختبارين اثنين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM** و اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM of Squares**

الشكل رقم(03):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

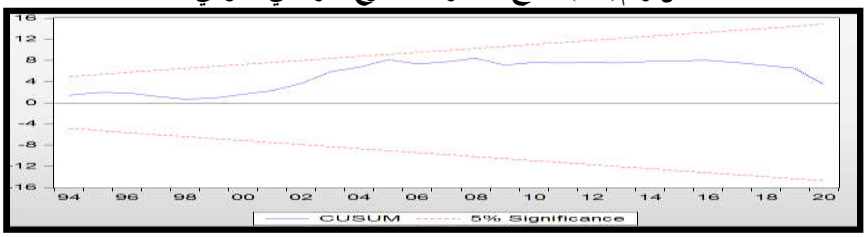

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

الشكل رقم(04):نتائج اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي

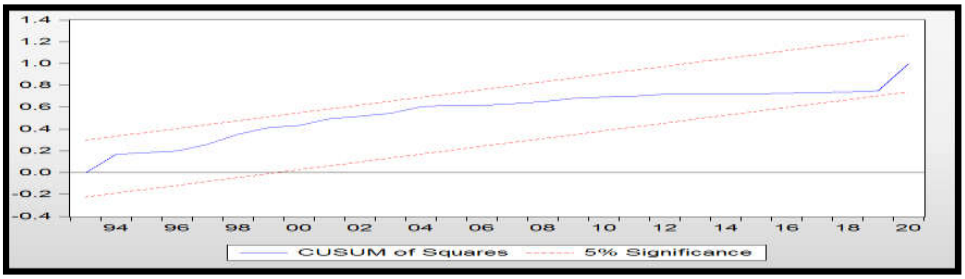

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EVIEWS10)

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن إحصائية (CUSUM) و(CUSUM of Squares) تقعان داخل مجال الثقة عند درجة معنوية 5 % مما يثبت ان النموذج مستقر طوال فترة الدراسة.

7.التفسير الإقتصادي لـ ECM :

في المدى الطويل: بما أن معلمة النموذج غير معنوية لا يمكن التعليق عليه ,وبالتالي لايمكن تفسيره اقتصاديا .

في المدى القصير: بموجب تقدير النموذج في المدى القصير ,تبين لنا وجود علاقة في المدى القصير (علاقة عكسية) كما تبين لنا النموذج سليم أي (سلامة **ECM**) من خلال اختبار صلاحية النموذج ,وبالتالي للتضخم المستورد أثر سالب على القدرة الشرائية للمستهلك في المدى القصير و هذه النتيجة تتوافق نظريا .

ان درجة الانفتاح التجاري و تبعية الإقتصاد الوطني للخارج تعرضه بدرجة كبيرة للصدمات التضخمية الخارجية و لا سيما المؤشرات الاقتصادية التي تقيس رفاهية المجتمع ما يجعل القدرة الشرائية للمواطن في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار العالمية ,فارتفاع هذه الأخيرة تؤدي حتما الى ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية فتنشأ في الاقتصاد حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية بالمستقبل الناجمة عن التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار وتكاليف مدخلات الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية ,وهو ما يؤثر بشكل أساسي على القرارات الاستثمارية فيتراجع الإنتاج و حجم الاستثمارات والتي بدورها تنعكس سلبا على الدخل فيتراجع حجم الاستهلاك العائلي ومن ثم تنخفض القدرة الشرائية لفئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال ,أما بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية (الطبقة المتوسطة والضعيفة) إذا كانت نسبة ارتفاع الأسعار أكبر من نسبة زيادة في دخول الأفراد تقل دخولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وتنخفض القدرة الشرائية لهم .

كما يمكن للتضخم المستورد أن ينساب الى الداخل من خلال التدفقات النقدية فزيادة السيولة المحلية في الاقتصاد تغذي الضغوط التضخمية المحلية ,وهذا الارتفاع المعتبر في المستوى العام للأسعار يفقد العملة الوطنية قيمتها فتنقص كمية السلع الخدمات التي يمكن للمواطن الجزائري شراؤها .

كما تبين لنا العلاقة الموجبة بين التضخم المحلي والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري وهو ما لا يتوافق نظريا فإلى جانب ارتفاع التضخم العالمي وما ينجر عنه من ارتفاع في أسعار التكاليف والمستلزمات المستوردة وكذا السلع النهائية ولا سيما المواد الاستهلاكية التي تساهم في زيادة الضغوط التضخمية المحلية في الجزائر

، تعتبر أيضا الزيادات في الأجور والمرتبات من بين المحددات الرئيسية التي تغذي المستوى العام للأسعار بشكل متسارع خاصة و أن سياسة الأجور في الجزائر مرت بعدة مراحل تبعا للسياسة الإقتصادية و الإجتماعية المعتمدة بالأخص خلال فترة الدراسة ,حيث تم رفع أجور الموظفين في المؤسسات و الإدارات العمومية سنة 1994 و في القطاع الاقتصادي العام و الخاص أيضا سنة 1995 بنسبة 5 % لترتفع الكتلة الأجرية في الجزائر مابين سنة 1995 و 2004 بنسبة ازدياد تقدر بمتوسط 9.1 % ثم تلتها تعديلات في شبكة الاجور سنة 2008 وسنة 2012 ,وهذه الزيادة في الأجور تزيد نسبيا في دخول الأفراد مما حسنت من القدرة الشرائية للمواطن وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري .

8.الخاتمة:

يعد التضخم المستورد أهم العوامل المساعدة على تغذية الضغوط التضخمية المحلية ,فهو يعبر عن إرتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر من جراء فائض في الطلب الكلي من الأسواق الخارجية أو ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ,فأمام ضعف الإنتاج الوطني وندرة البديل على المستوى المحلي يضطر الأعوان الإقتصاديون الى اللجوء الى السلع المستوردة وبأسعار مرتفعة مما ينجر عنه انسياب التضخم العالمي الى الإقتصاد الوطني .

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا أن نتوصل الى معرفة كيفية تأثير التضخم المستورد على قدرة المواطن الجزائري على استهلاك كمية السلع والخدمات للفترة (1990-2020) التي كانت **نتائجها** كالآتي:

-هناك علاقة عكسية بين التضخم المستورد و القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ,حيث يعتبر التضخم المستورد من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام حسب بنك الجزائر بنسبة 7 % خلال الفترة 2000- 2013 باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام وأكثر انفتاحا على العالم الخارجي فإن حركة الأسعار المحلية المرتفعة لها حصة من الأسعار الأجنبية، حيث شهدت حركة الواردات الجزائرية في العشرية الأخيرة تطورًا سريعا خاصة السلع الغذائية والاستهلاكية من حيث الأسعار والكمية والتي ساهمت في نقل التضخم المستورد الى التضخم المحلي ,وأمام التهاب الأسعار في الأسواق المحلية عجز المواطن الجزائري عن تلبية حاجياته وتراجعت قدرته الشرائية .

- العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار المحلية والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري ,فالتطورات الهامة التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1990 على مستوى القوانين الخاصة بتشريع و تنظيم علاقات العمل نتيجة لانتقالها إلى اقتصاد السوق وتطبيقها لبرامج التعديل الهيكلي التي انجر عنها عدة تعديلات على مستوى

الأجور تزامنا مع ارتفاع أسعار البيترول ,و بغية تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري حيث ساهمت زيادة الرواتب في تحسين مداخيل أفراد المجتمع خاصة الطبقة المتوسطة والضعيفة، ومن ثم تحسين القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

9. قائمة المراجع:

1. حسام علي داوود.(2020).**مبادئ الاقتصاد الكلي**.كتاب معتمد من جامعة البلقاء التطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
2. رمزي زكي.(1987) .**التاريخ النقدي للتخلف**، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على الفكر التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث- سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب- الكويت- عالم المعرفة.
3. الحنيطي، يوسف فالح" 1996". **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الأردن:** دراسة قياسية (1993-1969) (Doctoral dissertation, جامعة اليرموك.
4. بقبق ليلى إسمهان-(2015) -**ألية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية- دراسة قياسية**- أطروحة دكتوراه – جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - السنة الجامعية 2014-2015 - .
5. خضرة عثمانية –خولة سراح. (2014)-**تداعيات تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة(1990-2014)** -جامعة العربي التبسي-تبسة-السنة الجامعية 2015-2016.
6. خديجة تافساست-(2017) -**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الإقتصادي-دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة1990 -2013-** أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-جامعة باتنة1-الحاج لخضر-السنة الجامعية 2017/2016 .
7. عبورة حسام الدين –**سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة إلى حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الإقتصادية –جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -2008-2009 .
8. عبد الله ياسين (2014) -**دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر) –** رسالة ماجستر – جامعة محمد بن أحمد وهران.
9. عفراء خضور،(2015) . **أثر التضخم على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة (1990-2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 1.
10. طارق قندوز ,إبراهيم بلحيمر ,السعيد قاسمي –(2015) ,**الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد,التضخم والبطالة**-المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية –جامعة د. يحي فارس بالمدية –العدد 04 .

11. علي عبد السلام الجروشي ,علي محمد الأخطل، صلاح علي الجعيدي.(2021) .**تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2013** . مجلة البحوث الأكاديمية(العلوم الإنسانيةٌ)، العدد 19.ص 258-275 .

12. - قنوني الحبيب – تسابت عبد الرحمان (2016) .**المتغيرات النقدية والاستهلاك العائلي في الجزائر دراية قياسية 1990–2015** – المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية –مجلد06 .العدد 06 .

13. -سليمة لفضل، و فاطمة دحماني. (2022). **التضخم المستورد و التبعية للخارج: دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في الإقتصاد الجزائري**. مجلة الإبداع ، *12* (01)، 373-390.

14. محمد صالح الكبيسي, & تحسين محمود مثنى. (2019). **التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار، والمعالجات**.Admiiniisttrattiive Sciiences Journall of Economiics and. المجلد 24 .العدد 111.ص 260-275 .

15. بوهنة كلثوم - بن عزة محمد،**انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ،جامعة تلمسان – الجزائر ص7 على الموقع http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploods/2014/04/.**

16. تلخيص الباحثين بتصرف اعتمادا على :كنعان –**الاستهلاك والتنمية**– جمعية العلوم الاقتصادية السورية – كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– على الموقع: http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf

17. Mercillon, H. (1958**). L'inflation importee: L'inflation à facteurs externes dominants et son développement**. *Revue économique*, 461-481.
18. BURGENMEISTER, B. (1982). **Inflation importée et indexation des salaires: vers un conflit social?**. *Revue Economique et Sociale*, *40*(1), 47-54
19. Kolodko, G. W. (1987). **International transmission of inflation: Its economics and its politics**. *World Development*, *15*(8).
20. Nell, K. (2000). **Imported inflation in South Africa: An empirical study** (No. 0005). Department of Economics Discussion Paper.
21. Raj, J., Dhal, S., & Jain, R. (2008). **Imported inflation: The evidence from India.** Reserve Bank of India
22. GRlEGORIW KOLODKO-**International Transmission of Inflation-Its,economits and its politics** –central school of planning and statistics warsaw poland –volume 15 N° page 1131.
23. jongmoo jay choi,(1982) **trade stracture and transmision of inflation**: theory and japanese expirience.NBER working pape rseries, june 1982..